

لم يقسم وان اقام البينة لانه لا بد من حضور خصم لاداء الرابطة
 بصلح محاميا ومحاكما ولا صفا ومعاينتها بخلاف ما اذا كان احد
 اشبه لما يتاخر ولو كان الحاضر كبيرا وصغيرا نصب القاضي عن الصغير
 وصبا وقسم اذا اجتمعت البينة وكذا اذا حضر وارثا كبيرا وصغيرا بالمثل
 منها وطلبنا القسم في اقامه البينة على التبرك والى صفة الاجماع المحض
 الكبر على الميت والى صفة عن نفسه وكذا الوصي عن الميت كما خصه
 جعل المولى عنها بمقتضى **فصل فيما يقسم وما لا يقسم**
قال ولا ذك ان كل واحد من الشركاء يشفع بضم بطلانهم
 لان الضمنية حوازم فيما يجهلها عند طلب حرم على ما يتناه من
 قبل فان كان يشفع احدهم والآخر يستفتونه لعلته نصيب باطل
 صاحب الكبر قسم وان طلب صاحب الغلب لم يقسم لان الاثر منسفة
 فاعين عليه والنتائج معتد في طلبه فلا يعتبر في ذلك اختصاصه على غيره
 لانه صلح الكبر بين الاضرار بغيره ولا اثر بضم بغير نفسه وذلك
 احكامه مستحضر انه انما طلب الضم بضم القاضي والوجه ان ذلك
 فيما ذكرناه والاصح المذموم في الكتاب وهو ان يكون والى ذلك في الجدل
 يستقر لصغر لم يقسم الا بقرضها لانه اجرة القسم لتكامل المنفعة
 في فعله فتقربها ويجهل بقرضها لانه الحق لهما وما اعرف بها هما

بضم بطلانهم
 حوازم فيما يجهلها
 عند طلب حرم
 على ما يتناه من
 قبل فان كان
 يشفع احدهم
 والآخر يستفتونه
 لعلته نصيب باطل
 صاحب الكبر قسم
 وان طلب صاحب
 الغلب لم يقسم لان
 الاثر منسفة
 فاعين عليه
 والنتائج معتد
 في طلبه فلا يعتبر
 في ذلك اختصاصه
 على غيره لانه
 صلح الكبر بين
 الاضرار بغيره
 ولا اثر بضم
 بغير نفسه وذلك
 احكامه مستحضر
 انه انما طلب
 الضم بضم
 القاضي والوجه
 ان ذلك فيما
 ذكرناه والاصح
 المذموم في
 الكتاب وهو ان
 يكون والى ذلك
 في الجدل يستقر
 لصغر لم يقسم
 الا بقرضها لانه
 اجرة القسم
 لتكامل المنفعة
 في فعله فتقربها
 ويجهل بقرضها
 لانه الحق لهما
 وما اعرف بها هما

انما

بضم بطلانهم

انما القاضي يقسم الظاهر **قال** ويقسم العروضا اذا كانت من صنف
 لانه عند اتحاد الجنس تجرد المقصود ويحصل التعديل في القسم
 والتكبير والمنفعة ولا يقسم اجنبي بعضنا في بعض لانه لا خلاف
 بين الجنسين في افعالهم القسم غير ابل بغير معاوضة وسبيلها التراضي
 دون جبر العاطف ويقسم القاضي كل مكبل ومنه كثر ابل وقيل في
 المعرد حاشا المنفاريه ونسب الذهب والفضة ونسب الحديد في
 الخامس والاربع بانفرادها او البقر او الغنم ولا يقسم شاة ولا جمل
 وبرد وثاو مجال ولا يقسم الا في ما خلاصه الضعفة الخفيف
 بالاجناس المختلفة ويقسم الشيا الهزيمه لا في الصنف ولا
 يقسم ثوبا واحدا الا في الصنف ولا يقسم الا بالقطع
 ولا يقسم اذا اختلفت قيمتهما لما يتباين بخلاف ثلاثة الثوب اذا جعل
 ثوب بشوبين او ثوبين بثلثين او ثوب بثلثين او ثوب بثلثين او ثوب بثلثين
 لانه قسمه المصروفون البعض وذلك جائز وقال ابو حنيفة لا يقسم
 الثوبين والجلود لثقلها وقالا يقسم الثوبين لا في اتحاد الجنس كما في
 الابل والغنم وبقية الختم له انة الشاة وث في الاثر في حاشا الخفاف
 المعاد الباطنة فضا ان الجنس المختلف بخلاف الجمل لانه التفات
 فيها جعل عند اتحاد الجنس لاجرة انة الذكر والانه من بني آدم حساس

بضم بطلانهم
 حوازم فيما يجهلها
 عند طلب حرم
 على ما يتناه من
 قبل فان كان
 يشفع احدهم
 والآخر يستفتونه
 لعلته نصيب باطل
 صاحب الكبر قسم
 وان طلب صاحب
 الغلب لم يقسم لان
 الاثر منسفة
 فاعين عليه
 والنتائج معتد
 في طلبه فلا يعتبر
 في ذلك اختصاصه
 على غيره لانه
 صلح الكبر بين
 الاضرار بغيره
 ولا اثر بضم
 بغير نفسه وذلك
 احكامه مستحضر
 انه انما طلب
 الضم بضم
 القاضي والوجه
 ان ذلك فيما
 ذكرناه والاصح
 المذموم في
 الكتاب وهو ان
 يكون والى ذلك
 في الجدل يستقر
 لصغر لم يقسم
 الا بقرضها لانه
 اجرة القسم
 لتكامل المنفعة
 في فعله فتقربها
 ويجهل بقرضها
 لانه الحق لهما
 وما اعرف بها هما